العرب
الإثنين 2020/01/27
السنة 42 العدد 11599

# النهضة تستبق الفخفاخ بلعب ورقة الانتخابات المبكرة

## الإسلاميون يسعون إلى تغيير القانون الانتخابي

أهدى رئيس الحكومة التونسية المكلف إلياس الفخفاخ حركة النهضة هامش مناورة أكبر بعد أن قدّم استراتيجيته لتشكيل الحكومة في وقت مبكر، ما مكن الحركة من فضاء أرحب لممارسة ضغوط لتمرير إملاءاتها الحزبية، بعد أن شعرت أن الفخفاخ يستمد قوته من رئيس الجمهورية قيس سعيّد وهو ما يهمش دورها كحزب فائز في الانتخابات التشريعية.

حلمي هماني

تونس – كشفت مصادر أن حزب حركة النهضة يستعد لإيداع مشروع تعديل على القانون الانتخابي يخص الترفيع في العتبة الانتخابية، في وقت يجري فيه رئيس الحكومة المكلف إلياس الفخفاخ مشاورات لتشكيل ائتلاف حكومي قد يصطدم مجددا برفض البرلمان، ما يعني الذهاب إلى انتخابات مبكرة.

ويأتي المقترح غداة إعلان الفخفاخ عن توجهاته في تشكيل الحكومة المقبلة والتي قال إنها ستكون على قاعدة مساندي رئيس الجمهورية قيس سعيّد في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية خلال نوفمبر الماضي.

> العتبة الانتخابية هي الحد الأدنى من الأصوات الذي يشترط الحصول عليه للحصول على أحد المقاعد البرلمان

وتحيل تصريحات الفخفاخ إلى أن حركة النهضة الإسلامية ستكون جزءا من الائتلاف الحكومي المقبل إضافة إلى حركة الشعب ذات التوجهات القومية وحزب التيار الديمقراطي ذي المرجعية اليسارية الاجتماعية وأيضا حركة تحيا تونس، الليبرالية، والتي يقودها رئيس حكومة تصريف الأعمال يوسف الشاهد.

وتستشعر حركة النهضة التي أبدت تحفظها في بداية الأمر، على تكليف الفخفاخ، أن حصتها من تركيبة الحكومة القادمة لن تعكس نتائج الانتخابات التشريعية التي حلت فيها أولا وبالتالي بدء التفكير مليا في إعداد سيناريو لانتخابات مبكرة كورقة ضغط لإجبار رئيس الحكومة المكلف على مراعاة نتائج الانتخابات التشريعية في تركيبة حكومته.

وبإعلانه عن الأطراف الحزبية المعنية بالمفاوضات الحكومية، وضع الفخفاخ كامل بيضه في سلة حركة النهضة (54 نائبا)، إذ أن مرور حكومته في البرلمان رهين تزكيتها بعد أن أقصى الأخير حركة قلب تونس(38 نائبا)، صاحبة الكتلة الثالثة في البرلمان و الحزب الحر الدستوري خامس الكتل النيابية (17 نائبا).

وتستحوذ النهضة وقلب تونس والدستوري الحر معا على 109 أصوات من مجموع 217، ما يعني حسابيا أن حكومة الفخفاخ ستتحصل على 108 أصوات وبالتالي ستسقط برلمانيا.

وأهدى الفخفاخ، بارتكابه خطأ تكتيكيا عند إفصاحه في وقت مبكر عن توجهاته التشاورية، حركة النهضة هامش المناورة، حيث سارع زعيمها راشد الغنوشي إلى التنديد بإقصاء حركة قلب تونس من المشاورات وهو الذي عارض بشدة، على الأقل على مستوى التصريحات الإعلامية، تواجدها في حكومة حبيب الجملي التي أخفقت في نيل ثقة البرلمان في وقت سابق.

وكانت حركة النهضة قد بنت خطابها الانتخابي التشريعي على مهاجمة حركة قلب تونس، فيما تعهد الغنوشي آنذاك بعدم التحالف معها وهو ما لم تلتزم به الحركة، حيث كان قلب تونس متواجدا في حكومة الجملي بقوة.

وبرفضه إقصاء حركة قلب تونس من المشاورات تحت يافطة "لا للإقصاء" يغازل الغنوشي قيادات الحركة ويوجه رسالة ضمنية إلى إلياس الفخفاخ مفادها "إما مراعاة نتائج التمثيلية النيابية وإما الذهاب إلى انتخابات مبكرة".

وعلى الصعيد الداخلي للحركة التي تشهد تجاذبات وانقسامات بشأن مسار مشاورات تشكيل الحكومة، يمثل مقترح تعديل القانون الانتخابي استرضاء لتيار واسع داخل النهضة يفضل الذهاب إلى انتخابات مبكرة على الانخراط في حكومة تدفع بالحركة إلى الهامش.

وكانت رئاسة الحكومة التونسية قد قدمت في يناير 2019 مشروع قانون متعلق بتنقيح قانون الانتخابات الذي يهم أساسا الترفيع في العتبة الانتخابية من 3 بالمئة إلى 5 بالمئة، أيدته حركة النهضة آنذاك لكنه لم يمر.

وبالرغم من أن نواب الأغلبية الحاكمة المكونة من كتل حركة النهضة والائتلاف الوطني وحركة مشروع تونس ونواب حزب المبادرة، تضم 129 نائبا دون احتساب نواب المعارضة الداعمين لمشروع التعديل، فإنهم لم يفلحوا جميعا في جمع 109 أصوات للتصديق على بنود التعديل.

ويستند التنقيح إلى تشخيص يرى في نظام الاقتراع الحالي، الذي لا يعتمد عتبة انتخابية في الانتخابات التشريعية، سببا في أزمة الحكم، منشؤها تشتت الكتل البرلمانية وتعدد الحكومات وعدم استقرارها، إضافة إلى الصعوبات التي تواجهها في تمرير مشاريع القوانين.

ويرى معارضو مقترح القانون أنه يمس من مسار الانتقال الديمقراطي ويكرس سلطة الأغلبية الحاكمة على حساب الأحزاب الصغرى والقوائم المستقلة ويشرع لدكتاتورية الأحزاب بما يتعارض مع مبدأ الديمقراطية التشاركية الذي ينصّ عليه دستور 2014.

و"العتبة الانتخابية" هي الحد الأدنى من الأصوات الذي يشترط القانون الحصول عليه من قبل الحزب أو القائمة، ليكون له حق المشاركة في الحصول على أحد المقاعد المتنافس عليها في الانتخابات.

وبالعودة إلى نتائج الانتخابات التشريعية، ترى حركة النهضة أن عددا من المستقلين والأحزاب، الذين نهلوا من خزانها الانتخابي، ما كانوا ليتواجدوا في البرلمان لو كانت العتبة الانتخابية 5 في المئة على غرار حزب الرحمة الفائز بثلاثة مقاعد برلمانية.

وفاز حزب الرحمة الإسلاموي الذي يملك رئيسه سعيد الجزيري إذاعة للقرآن الكريم بمقعد عن محافظة أريانة بعد حصوله على 12127 صوتا وهو ما يتعدى بقليل عتبة 3 بالمئة من مجموع الأصوات.

وتساوم حركة النهضة وفق هذا المقترح رئيس الحكومة المكلف وفق قاعدة "خذ وهات" بعد أن تلقت "هدية ثمينة" من الفخفاخ الذي كشف عن توجهاته مبكرا معتدا بتفويض رئاسوي ترى فيه الحركة إقصاء لها وتمردا على الشرعية الانتخابية.

ويعتد رئيس الحكومة المكلف بتخوف الطبقة السياسية من الذهاب إلى انتخابات مبكرة لفرض توجهاته في التشكيل الحكومي، إلا أن النهضة سارعت إلى سحب هذه الورقة وتوظيفها لصالحها مع مواصلة دراسة العروض التي قد تصلها والتي على ضوئها ستقرر موقفها النهائي من "حكومة الرئيس".

لا للمساومات

# القبائل الليبية تشترط لعودة النفط سحب الاعتراف الدولي بحكومة السراج

طرابلس - أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط الليبية ومقرها طرابلس أن الإنتاج النفطي سينخفض من 1.2 مليون برميل يوميا إلى 32 ألف برميل يوميا بحلول يوم الخميس القادم، مشيرة إلى أن الانتاج النفطي تراجع حتى السبت الماضي بمعدل 75 في المئة عقب إغلاق موانئ النفط الرئيسية شرق ليبيا الأسبوع الماضي.

وأكدت أن الخسائر المالية بلغت 256.6 مليون دولار حتى 23 يناير، داعيةً إلى "إنهاء الاقفالات والسماح لها باستئناف الإنتاج فوراً، من أجل ضمان استمرار إمدادات إنتاجات الوقود إلى كافة المناطق ورفد دورة الاقتصاد الليبي".

ويعتبر إغلاق الحقول والمنشآت النفطية أخطر ضربة توجه لسلطات طرابلس منذ العام 2011، خصوصا وأنها ناتجة عن حراك شعبي تقوده القبائل المؤثرة في مواقع الإنتاج والتصدير، والتي تتهم حكومة فايز السراج والأجهزة الخاضعة لها بتبديد إيرادات النفط في استجلاب المرتزقة وتهريب السلاح وتمويل الميليشيات وأمراء الحرب في محاولتها التصدي لتقدم الجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر، الذي يتشكل في أغلبه من أبناء تلك القبائل.

وقال بدر سبيق، عضو المجلس الأعلى لمناطق حوض النفط والغاز والمياه، إن عمليات إغلاق حقول النفط مستمرة، وأضاف أن مجلس القبائل قرر الجمعة الماضي استمرار إغلاق الحقول النفطية، لحين بحث عملية تقسيم الثروة بشكل عادل، وتوزيع إيرادات النفط بالتساوي بين الأقاليم ومناطق ليبيا بالكامل من خلال فتح حساب لإيرادات النفط.

ووضعت القبائل الليبية خمسة شروط لإعادة فتح الحقول والموانئ النفطية، وهي إسقاط الاعتراف بحكومة فايز السراج، وتغيير رئيس المصرف المركزي، ومدير المؤسسة الوطنية للنفط، وتشكيل حكومة تسيير أعمال، وكذلك التوزيع العادل للثروة، من خلال تقسيمها إلى 4 أقاليم.

ويرى المراقبون أن سحب الاعتراف الدولي بحكومة السراج المنبثقة عن اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015 يمثل الشرط الأهم الذي يتفق عليه مجلس النواب والقيادة العامة للجيش والقبائل وعدد من الدول الإقليمية والدولية التي ترى أن تلك الحكومة أصبحت جزءا من المشكل ولا يمكن أن تتحول إلى جزء من الحل بسبب تبعيتها للأتراك واستقوائها بالميليشيات والمرتزقة والجماعات الإرهابية وتبديدها للثروة الوطنية.

وأكد المبعوث الأممي غسان سلامة أن ليبيا بحاجة الآن إلى حكومة جديدة تهتم بخدمة المواطنين وتهيئ الوضع للانتخابات من أجل حل مشكلة الشرعية المستعصية، وأضاف "إن العملية السياسية في ليبيا ليست مسألة أشخاص، ولا يعني البعثة أن يكون فايز السراج رجل المرحلة الحالية من عدمه".

وأكد سلامة أن الحل يجب أن يكون ليبيًا، وأن الأمر بعد مؤتمر برلين أصبح في يد الليبيين من خلال المسارات الثلاثة؛ الأمني والاقتصادي والسياسي، مضيفا أن اتفاق الصخيرات لم يطبق منه إلا الشيء القليل.

وينظر المحللون السياسيون إلى غلق الحقول والمنشآت النفطية على أنه يضع العالم أمام الحقيقة التي كان يتجاهلها وهي ضيق مجال التأثير الفعلي لحكومة السراج على الأرض مقابل سيطرة الجيش الوطني على أكثر من 90 بالمئة منها، وبالتالي فإن الميزة الوحيدة للحكومة المعزولة في طرابلس هي التصرف في إيرادات الثروة الموجودة خارج سيطرتها من خلال مؤسسة النفط والبنك المركزي ومصرف ليبيا الخارجي.

ثروات ليبيا في خدمة الميليشيات

# عبدالمجيد تبون يختبر صلاحياته في حركة المحافظين

الجزائر - شكلت حركة التعيينات في سلك الولاة (المحافظون)، المعلن عنها من طرف الرئاسة الجزائرية، أكبر قرار سياسي يتخذه الرئيس، منذ توليه مقاليد قصر المرادية في 12 ديسمبر الماضي، ويعد أول جس نبض من طرف عبدالمجيد تبون، لموازين القوى في هرم السلطة.

وإذ اتضحت بصمة بعض الجنرالات الأقوياء في المؤسسة العسكرية، خلال تعيين أعضاء حكومة عبدالعزيز جراد، حيث تتداول عدة أسماء مقربة أو اقترحت من طرف قادة سامين في المؤسسة العسكرية، فإن حركة الولاة المعلن عنها مساء السبت، تعتبر أول خطوة في مسار تبون، في اختيار المسؤولين الإداريين على المستوى المحلي (المحافظات).

واعتبر مراقبون في الجزائر، بأن الرحيل المفاجئ لقائد أركان الجيش السابق الجنرال أحمد قايد صالح، بقدر ما كان نكسة للرئيس تبون، على اعتبار أنه كان سنده القوي، بقدر ما شكّل له تخلصا من عبء ثقيل حرره من التزامات وربما ضغوط عليه في مهامه وصلاحياته الدستورية.

وشملت الحركة عددا كبيرا من المحافظين، حيث تم الاستغناء عن أكثر من عشرين محافظا، واللافت فيها عودة بعض الأسماء التي سبق لها الاشتغال مع الرجل، خلال رئاسته للحكومة في صائفة العام 2017، مما يرجح فرضية الاستعانة بالمقربين والموالين، وقطع الطريق على من نصبوا في وقت سابق بإيعاز من لوبيات أخرى.

ويعتبر المحافظ، الواجهة الأولى للحكومة في الإقليم الذي يديره، حيث تتمركز في يده صلاحيات كثيرة، ويدير مختلف الهياكل الحكومية، مما يجعل منصبه أول فاعل في الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وفي إنجاح أو فشل أي برنامج يتبناه رئيس الجمهورية.

وبالتخلص النسبي لعبدالمجيد تبون، من عبء وضغط أقوى الدوائر الفاعلة في السلطة "المؤسسة العسكرية"، تكون حركة المسؤولين المحليين أول جس نبض له و لقدرته على المناورة والتحرك في إطار الصلاحيات التي يكفلها له دستور البلاد، ولذلك ذهبت مصادر متابعة، إلى أن حركة جزئية تكون في المدى القريب في الجهاز الحكومي، لإثبات تحكمه بالجهاز الحكومي وفق الرؤية التي وضعها لتنفيذ برنامجه.

وكان هذا النوع من الحركات يخضع لعدة اعتبارات وتدخلات من طرف القوى الضاغطة في البلاد. حيث هيمنت لوبيات المال السياسي خلال سنوات نظام الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، على تعيين المسؤولين المحليين، في حين كان نفوذ العسكر منكفئا إلى الخلف، قبل أن يعود بقوة منذ اندلاع أحداث الحراك الشعبي في فبراير الماضي.

وإذ يبدو أن تبون، قد استعان ببعض الكفاءات الجامعية لتسيير عدد من القطاعات، إلا أنه لعب هو الآخر على ورقة استرضاء منطقة القبائل التي تمثل القاطرة الأساسية للحراك الشعبي، بتعيين نصف تعداد الحكومة من هناك، ونفس الشيء في حركة المحافظين القائمة، على أمل كسب صمت المنطقة مقابل إسداء القطعة الكبرى من الكعك لها.